

الزركشي والإجراء السياقي (توزع المفهوم)

أ. دريسي صالح

المركز الجامعي برج بوعريريج

إن حديثنا عن المفهوم الموزع للسياق لدى بدر الدين الزركشي لا يحدد بنا عن السياق العام المرتبط بالمشاكل الإجرائية، التي يصادفها الباحث إذا ما أراد تطبيق بعض ما نصت عليه هذه النظرية على كتابه البرهان، لأن هذا المؤلف يمثل أنموذجا تتجلى فيه مشاكل خاصة، تعود أساسا إلى علومه العديدة، التي يتوخى من اللجوء إليها دراسة النص القرآني في أسيقته المتعددة.

إن السياق القرآني جزء من السياق بمفهومه العام. ومن الطبيعي أن نتصور له مكونات تميزه من باقي الأسيقة، فقد أضفى عليه ارتباطه بنص خاص هو "القرآن الكريم" المزيد من الخصوصية والتميز ما جعله ينفرد بـ:

. الأغراض والمقاصد التي بني عليها النص.

. النظم والأسلوب القرآني المؤلف من مجموع الكلام والتعبير فيه.

. الأسباب والأحوال التي نزلت فيها الآيات.

. تنوع المخاطبين بها.

اجتمعت في هذه المكونات: الأغراض إلى جانب القرائن اللفظية المستمدة من النظم، إضافة إلى القرائن الحالية والتي مرجعها أسباب النزول وأماكنه. وهي مكونات في مجملها راجعة إلى عموم معنى السياق وعناصره الأساسية العامة.

إن مسألة مهمة يمكن أن تطرح بهذا الخصوص، وهي أن التعامل مع النص القرآني استنادا إلى العناصر والمكونات السابقة لم يتم وفق نظرة شاملة لها جميعا بصورة متكاملة، وإنما خضعت معالجته إلى التجزئ الذي أفضى إلى نوع من الفصل بين مستويي الدراسة الداخلي والخارجي. فاقصر مدلول السياق لدى علماء القرآن على الجانب الأول (السياق اللغوي)، بينما اهتمت الكتب المختصة في أسباب النزول والمكي والمدني بالتأليف في

الظروف، التي أحاطت بنزول الآيات الكريمة وأماكن وأزمنة هذا النزول، انتهاء بالكتب الجامعة التي تحوي كل ما سبق ذكره من علوم إلى جانب كل ما يمت إلى القرآن الكريم من مداخل دراسية تمس الشكل أو المحتوى أو المحيط.

نتج عن ذلك اختلاف مناهج العلماء في التحليل خاصة من حاول منهم معالجته معالجة شاملة، ويعزى هذا الاختلاف من وجهة نظر مرتبطة بالنظرية السياقية الحديثة، إلى توزع مفهوم السياق وانتحائه تبعاً لهذه الشمولية لمناخ ثلاثة (لاحظنا اجتماعها كلها في كتاب البرهان)، سنكتفي بالإشارة إليها بصورة فيها شيء من التعميم لعدم اتساع المقام للخوض في تفاصيلها:

1 . المنحى اللغوي: يجعل الزركشي دلالة السياق من الأمور التي تعين على المعنى عند الإشكال، إذ يرى أنها ترشد إلى تبیین المجل والمقطع بعدم احتمال غير المراد، كما تنبه إلى تخصيص العام وتقييد المطلق، وتنوع الدلالة. فالسياق بالنسبة إليه من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم، لأن من أهمه غلط في نظيره وغالط في مناظراته. وفي هذا ينبهنا إلى قوله تعالى: [ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ {49}]

[الدخان 49] موضحاً أن سياقه يدل على أنه الدليل الحقيق¹.

والملاحظ أنه لم يعتمد في الوصول إلى هذه النتيجة على عناصر خارجة على النص، فعبر بدلالة السياق على ما ينتجه التركيب اللفظي للآية الكريمة من دلالات. يُعدُّ هذا الرأي جزءاً من توجه عام لدى المفسرين وعلماء القرآن، ربط "السياق" بالجانب اللغوي، إلا أن قسماً هاماً منهم لم يستعمله في هذا التوجه صريحاً، وإنما استخدموا لذلك عبارات من مثل: نظم الآي، نسق الآي، القرينة، فحوى الكلام، المعنى العام، ظاهر الآي، الإطار العام ... ونحوها، مع جواز إرادة الهدف أحياناً. وباجتماع هذه المفاهيم على المرجعية النصية منطلقاً، أمكن توظيفها بدائل للتوصيف الخاص، ليكون "السياق" لفظاً عاماً يغطي كل تلك المفاهيم، وهذا كله يمكن أن نلمسه في البرهان أنموذجاً.

إذ يرى الزركشي في حديثه عن القرآن وتفسيره أن طريق التوصل إلى فهمه النظر إلى مفردات الألفاظ من لغة العرب ومدلولاتها واستعمالها بحسب ما تساق إليه. وهنا

يشير إلى عناية "الراغب" في كتابه "المفردات" بهذا الأمر باقتناصه مدلول اللفظ القرآني من السياق². وانطلاقاً من أخذ هذا المصطلح في علم التفسير المعنى العام المشار إليه سابقاً. يمكننا أن نلاحظ تلونه بالمفاهيم المعوضة. وهذا في مواضع عدة في "البرهان"، التي نشير إلى أهمها فيما يلي:

أ . **دلالاته على نظم الآي:** تظهر في معرض حديث الزركشي عن بعض الحكم التي تعلل أخذ بعض الآيات المسببة ترتيباً وتموضعا معينا، وفيه يقول: «وقد تنزل الآيات على الأسباب خاصة، وتوضع كل واحدة منها مع ما يناسبها من الآي رعاية لنظم القرآن وحسن السياق»³ فدلالة العطف هنا هي من باب التكرار بالمرادف، واتصاف السياق بالحسن لا يتأتى إلا من خلال نظم الآيات، فصار النظم والسياق بذلك وكأنهما بمعنى واحد.

كما نلمسها حين مناقشته عود ضمير الغائب "الهاء" في الآية الكريمة: [...] لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً [الإسراء: 88]. فهو يرى أنه عائد على القرآن ونظمه لا على "الله"، معتمداً في تحديد المحال إليه بهذا الضمير على تشابه التركيب الخطي بين هذه الآية، والآية الثالثة عشرة الواردة في سورة "هود" [...] قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِثْلِهِ... إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ [هود: 13]، فذكر أن السياق واحد،⁴ وهو المعنى المقصود.

ب . **دلالاته على القرينة:** ومن مواضعها تحديد "الأمر" في قوله تعالى: [وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ... وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ] [البقرة: 228] وقوله أيضاً: [وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ ... تَعْمَلُونَ بَصِيرًا] [البقرة: 233] حيث يرى الزركشي أن «السياق يدل على أن الله تعالى أمر بذلك لأنه خبر»⁵ بمعنى أن هذه الدلالة البلاغية تستفاد من القرينة العقلية التي هي ذاتها السياق الخبري للآية.

ج . **دلالاته على فحوى الكلام:** وموضعها حديثه عن "حذف الياء" وارتباط ذلك بالهداية الملكوئية الباطنة في قوله تعالى: [...] وَقُلْ عَسَى أَنْ يَهْدِيَنَّ رَبِّي لِأَقْرَبٍ مِنْ هَذَا رَشَدًا [الكهف: 24]، فرأى صاحب البرهان أن «سياق الكلام في أمور محسوسة، والهداية فيه ملكوتية»⁶ فمضمون الآية يتناول النهي عن المراء والاستفتاء والتوصية بعدم

نسيان التوكل على الله وبدوام بذكره، وهي أمور محسوسة ترتبط بالنوع المذكور من الهداية. وهذا ما ناسبه حذف الياء.

تظهر هذه الدلالة أيضا في وصفه تعالى حال الكفار يوم القيامة حين رؤية كل منهم كتابه وفزعهم مما أحصاه لهم من أخطاء في قوله تعالى: [...] وَيَقُولُونَ يَا وَيْلَتَنَا مَالِ هَذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا [...] [الكهف: 49]، وعلق الزركشي على ذلك بقوله: «وهؤلاء قطعوا بزعمهم وصل جعل الموعد لهم، بوصل إحصاء الكتاب وعدم مغادرته لشيء من أعمالهم في إضافتها إلى الله، فلذلك ينكرون على الكتاب في الآخرة، ودليل ذلك واضح من سياق خبرهم في تلك الآيات من الكهف»⁷ وقوله: "سياق خبرهم" يعني وصف حالهم ومقالهم، وهذا ما حوته آيات سورة الكهف التي تناولتهم بالخبر.

ومنها رأيه القائل بأن الله «ذكر الرياح في القرآن جمعا ومفردة، فحيث ذكرت في سياق الرحمة جاءت مجموعة، كقوله تعالى: [اللَّهُ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ فَتُثِيرُ سَحَاباً... إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ] [الروم: 48] (...)، وحيث ذكرت في سياق العذاب أتت مفردة، كقوله تعالى: [فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحاً صَرْصَراً... يُنْصَرُونَ] [فصلت: 16]»⁸ فتغير صيغة لفظ ما يكون تبعا لفحوى الآية، وهو هنا متراوح بين الرحمة والعذاب.

د . دلالاته على المعنى العام: إن المعنى العام المقصود لا يختص فقط بآية بعينها، بل قد يأخذ بعين الاعتبار آيات أخرى تعضدها متصلة بها كانت أو منفصلة، ومن أمثلته قول الزركشي: «لا يحسن تقدير الجواب مخصوصا إلا بعد العلم بالسياق، كما قدر بعض النحويين في قوله تعالى: [وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ... لَا يُخْلِفُ الْمِعَادَ] [الرعد: 31]، فقال: تقديره "لكان هذا القرآن" وحكاه أبو عمرو الزاهد في "الياقوتة" عن ثعلب والمبرد وهو مردود، لأن الآية ما سيقّت لتفضيل القرآن بل سيقّت في معرض ذم الكفار، بدليل قوله قبلها: [...] وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَنِ قُلْ هُوَ رَبِّي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ مَتَابَ [الرعد: 30]. وبعدها: [...] أَفَلَمْ يَبْأَسِ الَّذِينَ آمَنُوا أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهْدَى النَّاسَ جَمِيعاً... [الرعد: 31]، فلو قدر الخبر (لما آمنوا به) لكان أشد»⁹، فالمعنى الجامع لهذه الآيات هو ذم الكفار، وعلى أساسه تم تقدير أي المحذوفين أنسب.

هـ . دلالاته على ظاهر الآية: قد يكون ظاهرها تركيبيا: ويعول عليه هنا في التعليقات النحوية ومن مواضعه تعليل الزركشي المنسوب في قوله تعالى: [وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ كِتَابًا مُؤَجَّلًا ... وَسَنَجْزِي الشَّاكِرِينَ] [آل عمران: 145] ، بقوله: انتصب كتابا على المصدر بما دل عليه السياق، وتقديره و"كتب الله" لأن قوله: [وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ] يدل على "كتب"¹⁰. فالسياق الدال هنا هو ما ظهر من التركيب وإنما يقدر الفعل "كتب" بناء على دلالة أسلوب القصر المعطى في الآية، إضافة إلى صيغة المفعول المطلق الواضحة. وقد يكون شكليا: وهو يتناول عادة الجانب الصوتي، وقد فصل فيه الزركشي في باب علم الفواصل ورؤوس الآي، ومن أمثلته ما ورد في قوله تعالى: "وإما أن نكون أول من ألقى"، قال الزركشي: «فإن قيل ما وجه هذا الإطناب؟ وهلا قالوا إما أن تلقى وإما أن تلقى؟ فالجواب من وجهين: أحدهما لفظي وهو المزوجة لرؤوس الآية على سياق خواتمها من أول السورة إلى آخرها»¹¹ وسياق الخواتم يعني تشابه نهاياتها ولزومها الحروف نفسها (وهذا ظاهر شكلا).

و. دلالاته على الموضوع العام: ومثاله ما يناسب وصفه قصة يوسف عليه السلام بأنها سبقت مساقا واحدا في موضع واحد¹²، وأنها لم تتكرر في القرآن الكريم.

ز. دلالاته على الهدف من الآية: مع أن الهدف لا يعد من صميم السياق اللغوي، غير أنه ممكن لمس دلالة لفظ "السياق" عليه في كتاب البرهان، ومن ذلك حديث الزركشي عن قرب الهدف من فحوى الخبر حين مناقشته الداعي من تكرار لفظ "إله" في قوله تعالى: [وَالْهُكْمُ لِلَّهِ وَاحِدٌ ...] [البقرة: 163]، حيث يقول: «لو لم يكرر هذا اللفظ لكان ظاهره إخبارا عن كونه واحدا في إلهيته يعني لا إله غيره، ولم يكن إخبارا عن توحيده في ذاته، فخلافا ما إذا كرر ذكر الإله. والآية إنما سبقت لإثبات أحديته في ذاته، ونفي ما يقوله النصارى "إنه إله واحد والأقانيم ثلاثة". أي الأصول . كما أن زيدا واحدا وأعضائه متعددة، فلما قال إله واحد دل على أحدية الذات والصفة»¹³، فعبر بسياق الإثبات عن الغرض، وهذا محتمل. والدليل على ما ذهبنا إليه فصله بين الغرض والسياق لفظا مع جمعهما تركيبا في حديثه عن تعلق الصفة في آخر الآية بموضوعها الذي سبقت إليه، وموضع ذلك آيتان كريمتان في سورتي "البقرة" و"آل عمران"، حيث رأى

بأن «يعتمد على مجرد الصفة من حيث هي لتعلق غرض السياق، كقوله تعالى: [...] وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ [آل عمران: 115]، [...] وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ [البقرة: 95] فإن الاعتماد في سياق القول على مجرد الصفة لتعلق غرض القول من المدح أو الذم بها»¹⁴، وهذا يخرج الغرض عن الدلالة اللغوية لهذا المصطلح ليبقى السياق مرتبطاً بها. إن الحديث عن الغرض فيه تفصيل كبير. والمقام لا يسع لذلك، وإنما أوردنا فيه هذه الجزئية لقربها من السياق اللغوي من باب فحوى الكلام (أي الموضوع) لا غير.

يمكننا القول إن المنحى اللغوي لمصطلح "السياق" تجلّى بوضوح في "التفسير، الذي يعدّ بطبيعة الحال أولى الدراسات التحليلية التي خضع لها النص القرآني، ولم يخرج الزركشي عن هذا النهج الذي سار عليه أغلبية المفسرين تبعاً لما سبق رؤيته من أمثلة: «على أن كثيراً من المؤولين قداماء ومحدثين لم يراعوا السياق الذي تدوّل فيه القرآن، وإنما فرضوا سياقهم عليه فحملوه ما لا يحتمل، فجاءوا بهذين كبير»¹⁵. وليس هذا الهذيان إلا ابتعاداً عن مقاصد الشريعة وتحريفاً لها. وهذا ما كانوا دائمي الحرص على عدم الوقوع فيه. والسبب كما أوضحنا يعود إلى فصلهم بين النص اللغوي للقرآن وبين سياقه الحالي، وهي نظرة تجزئية اتضح قصورها بما لا يحتاج لبيان.

2 . المنحى الحالي: انتشرت ظاهرة البحث في أسباب نزول الآيات القرآنية والسور، إلى جانب التأليف في أماكن نزولها. وليس ذلك إلا وجهاً من وجوه البحث عن السياق الخارجي للنص القرآني الكريم، بهدف تقديم فهم أعمق له. إذ أحس العرب القدماء بفكرة السياق وأهمية الظروف المحيطة بالكلام فلجؤوا إليها ليفسروا القرآن الكريم، وجعلوا توضيحها جزءاً من تفسير الآيات القرآنية¹⁶، فاهتموا بما تعلق بمحيط النص (أو ما نسميه اليوم سياق الحال)، وتجلّى ذلك في حديثهم عن أسباب النزول، وكذا علمي المكي والمدني، حتى أن تقسيم السور مكية ومدنية له أهميته في هذا المجال. فالظروف حتماً تختلف، والمتلقون يختلفون والأثر كذلك.

إن عملية تفسير القرآن الكريم: «لم يعتمد فيها على اللغة وحدها، من حيث أدائها للمعنى، وإنما يضاف إلى ذلك، حياة الشريعة وظروف أهلها، وما يمكن أن ينطبق من نصوصها على ما يجد في الحياة من شؤون، وكذا مراعاة التعبير بما تغير مدلوله من

الألفاظ، ذلك أن النصوص القرآنية كانت تعايش الحياة الإسلامية معايشة أصيلة»¹⁷، وكون العناصر المبينة للظروف جزءاً من التفسير. فهذا يعود لكونه علماً يعرف به فهم كتاب الله المنزل على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم، وبيان معانيه واستخراج أحكامه وحكمه، ويستمد ذلك كله من علم اللغة والنحو والتصريف وعلم البيان وأصول الفقه والقراءات، كما يحتاج فيه لمعرفة أسباب النزول والناسخ والمنسوخ.¹⁸

هذا يعني أنه إلى جانب الاهتمام بدراسة السياق اللغوي للنص القرآني (وهو المفصل في المنحى السابق)، إمكانية فصل العناصر المحيطة بالنزول (الأسباب والظروف) عن هذا السياق، وهذا ما اتجه إليه أغلب المفسرين وعلماء القرآن الذين أفردوا في ذلك تصانيف خاصة، ومن هؤلاء علي بن المديني شيخ البخاري، ومن أشهرها تصنيف الواحدي...¹⁹. وهنا مناط التميز في الدراسات التراثية للقرآن، أي قدرتها على الفصل بين النص القرآني وبين السبب في الدراسة، فيقتصر في مرحلة التأليف فيما يخص سياق الحال من علوم بالنتائج المباشرة لها، ولا يتطرق إلى أثرها في النص إلا في مرحلة لاحقة، حين يتجه المفسر إلى التفسير الكامل للنص القرآني، أو حين يأتي إلى استخراج أو استنباط حكم شرعي منه.

تجلى هذا لدى الزركشي بتخصيصه باباً بأكمله لعلم أسباب النزول²⁰. وكذا إفراده للمكي والمدني بباب خاص،²¹ مع استثماره بشكل مستمر للكثير مما توصل إليه فيهما، حين علل لمختلف الظواهر في سائر أبواب الكتاب.

ولكون التجزيء حاصلًا في المنحى الأول (فصل الجانب اللغوي)، وكذا في المنحى الثاني (فصل الظروف والأسباب)، كانت الحاجة ملحة إلى نظرة متكاملة تلغي هذا التجزيء ونقائصه لتكون جامعة بين المنحيين، وأكثر من ذلك تدعيمهما بعناصر إضافية لتأكيد الدلالات المتوصل إليها وتغذيتها. وهي النظرة التي تجسدت في ما اجتمع في كتاب البرهان من علوم للقرآن في منحاها المتكامل الذي نحتة.

3 . المنحى المتكامل: إن ما اصطلح على تسميته بـ "علوم القرآن" هي علوم تتسج مسائلها حول النص القرآني وتستمد فروعها وشعبها منه، وتهدف كلها إلى خدمته

والقاء الأضواء الكاشفة عليه، وإزالة الشبهات من حوله، وبيان تناسقه وانسجامه لإزاحة النقاب عن أسرارهِ ومعانيهِ، وهي تكاد لا تقع تحت حصر أو عد.

من المفيد جدا في هذا الباب أن ننقل كلمة جامعة واسعة في تعدادها، سطرها الإمام الزركشي في مقدمة "البرهان" إذ يقول: ولما كانت علوم القرآن لا تنحصر ومعانيه لا تستقصى وجبت العناية بالقدر الممكن، ومما فات المتقدمين وضع كتاب يشتمل على أنواع علومه كما وضع الناس ذلك بالنسبة إلى علم الحديث، فاستخرت الله تعالى . وله الحمد . في وضع كتاب في ذلك جامع لما تكلم الناس في فنونه، وخاضوا في نكتة وعيونه، وضمنته المعاني الأنيفة والحكم الرشيقة، ما يهز القلوب طربا ويبهز العقول عجبا، ليكون مفتاحا لأبوابه وعنوانا على كتابه... وسميته (البرهان في علوم القرآن).²²

لقد حوى هذا الكتاب علوما كثيرة نذكر منها:

. معرفة سبب النزول.

. معرفة المناسبات بين الآيات.

. معرفة الفواصل.

. معرفة الوجوه والنظائر.

. علم المتشابه.

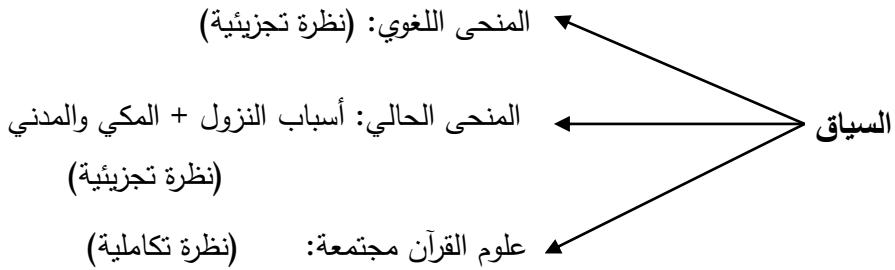
. علم المبهمات.

ومن الإطالة أن نستعرضها جميعا إذ إنها تبلغ زهاء سبعة وأربعين علما، ولكننا نذكر منها إضافة إلى ما مر قبلا: علم مرسوم الخط، وعلم الناسخ والمنسوخ وعلم آداب التلاوة وعلم المكي والمدني، وعلم المحكم والمتشابه، وعلم أساليب القرآن، وعلم أسرار الفواتح، وعلم خواتيم السور غير أنه من المهم الإشارة إلى ما ختم به الزركشي تعداده للعلوم التي ضمها كتابه حيث قال: «وأعلم أنه ما من نوع من هذه الأنواع إلا ولو أراد الإنسان استقصاءه لاستفرغ عمره ثم لم يحكم أمره، ولكن اقتصرنا من كل نوع على أصوله والرمز إلى بعض فصوله، فإن الصناعة طويلة والعمر قصير وماذا عسى أن يبلغ لسان التقصير؟»²³

إن إظهار الزركشي لهذا العجز يمكن تفسيره وفق نظرة حديثة بقولنا إن الجزئيات السياقية المحيطة بالنص القرآني على كثرتها ولا محدوديتها تصير علوما قائمة بذاتها، كما أن العقول وإن كانت خلقت مستعدة لقبول المعارف وتمييز الحقائق فليس في الإمكان إحاطتها بجملتها، فإن الإحاطة لا تكون إلا للمحيط، وذلك معلوم قطعاً حتى أن الأوائل قالوا: إن الجزء يستحيل أن يكون مسيطراً على الكل.²⁴

ومع إدراك الزركشي لمدى صعوبة الإلمام بهذه العلوم، إلا أنه بجمعه لها جميعاً في كتاب البرهان استطاع الربط بين ما تم فصله في المنحيين السابقين بتطرقه إلى مختلف العلوم التي تمس الجانب اللغوي للقرآن إلى جانب تلك المتعلقة بمحيطه الحالي، بل إنها لا تترتب في انساق يوحي بهذا الفصل، إذ نجدها متجاورة في سفيساء، إن لم توح ظاهراً بتداخل ما بين ما هو خارجي وما هو داخلي، فإنها توحى به ضمناً وهو ما يبقى للكشف والتدليل.

ولنا أخيراً أن نبين تصور المناحي الثلاثة السابقة في المخطط السهمي التالي:



التوزع المفهومي للسياق في كتاب البرهان

هذه القراءة متعددة المناحي للنص القرآني تخرج عن المفهوم التقليدي لمعنى الفعل "قرأ" في المعجم الدلالي للغة، لتصبح مصباحاً كان السلف الصالح قد أعد له علوماً كثيرة متباينة مختلفة المناهج.

وبتضافر هذه القراءة وتلك العلوم هدَفَ الزركشي إلى توفير منهج متكامل يمكن الباحث المختص في الدراسات القرآنية من الوصول إلى نتائج تقترب من المقبولة

والإقناع بشكل كبير. وهذا يكفل له أن «لا يرتكب الشطط، فيصادم الآراء التي تظهر باختلاف العصور، ولا يحمل اللفظ القرآني فوق ما يحتمل فيُنسَبَ خطؤه إلى القرآن، وحاشاه أن يكون كذلك».²⁵

وإننا لنحسب أن هذه العلوم إذا ما درست بمنهجية أكثر علمية، فإنها ستكون فاتحة لعصر جديد من عصور "علوم القرآن"، كما أن هذه الدراسة بتضمنها "بالإضافة إلى الفقه في الدين"، العلم باللغة، والعلم بالأدب، والعلم بالخطاب وأجناسه، والعلم بالنص ومكوناته، وبسيرها بنفسها مسارا لسانيا وأسلوبيا وسيميائيا، ستمكن علوم القرآن خصوصا والدراسات القرآنية عموما من أن توجد لنفسها إجراءات توازي أحدث ما أنتجه علم القراءة الحديث، بل قد تتفوق عليه أو تتجاوزه.

الهوامش:

- 1 - ينظر بدر الدين الزركشي: البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، 1425 هـ / 2005 م: ج 2 / 127.
- 2 - (م . ن): ج 2 / 111.
- 3 - (م . ن): ج 1 / 35.
- 4 - (م . ن): ج 2 / 65.
- 5 - (م . ن): ج 2 / 199.
- 6 - (م . ن): ج 1 / 277.
- 7 - (م . ن): ج 1 / 290.
- 8 - (م . ن): ج 4 / 9.
- 9 - (م . ن): ج 3 / 119.
- 10 - (م . ن): ج 2 / 247.
- 11 - (م . ن): ج 2 / 254.
- 12 - (م . ن): ج 3 / 22.
- 13 - (م . ن): ج 2 / 272.
- 14 - (م . ن): ج 3 / 101.
- 15 - محمد مفتاح: مجهول البيان، دار توبقال للنشر، ط 1 - الدار البيضاء، 1990، ص: 99.

-
- 16 - ينظر أبو الفرج محمد أحمد، المعاجم اللغوية (في ضوء دراسات علم اللغة الحديث)، ط1، دار النهضة العربية، ص:98.
- 17 - السيد أحمد عبد الغفار، التصور اللغوي عند الأصوليين، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1995، ص: 118.
- 18 - ينظر البرهان: ج 1 / 27.
- 19 - (م . ن) : ج 1 / 33.
- 20 - (م ، ن) ، (م . ن) .
- 21 - (م . ن) : ج 1 / 135.
- 22 - (م . ن) : ج 1 / 23.
- 23 - (م . ن) : ج 1 / 25.
- 24 - ينظر أبو بكر محمد بن عبد الله بن العربي: قانون التأويل، دراسة وتحقيق: محمد السليمانى، دار الغرب الإسلامى، ط2، بيروت، 1990 ص: 180.
- 25 - محمد أحمد يوسف القاسم، منيع عبد الحليم محمود: دراسات في علوم القرآن الكريم، ط1، دار الطباعة المحمدية، القاهرة، 1405 هـ / 1985، ص:177.